طبق الاصل

مؤيد نعمة

قضية حقوق الإنسان والهجوم على إيران

❖بقلم: شيرين عبادي
هادي غائمي

> قدمت وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس، خلال جولتها الأوروبية، تطمينات بأن هجوماً عسكرياً امريكياً على إيران "ليس على الاجندة في هذه المرحلة".

اوضحت أن سلوك النظام الإيراني تجاه حقوق الإنسان وسلوكه تجاه شعبه هو شيء كريه).

ان السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، وايران بشكل خاص، غالباً ما تصاغ بلغة الحض على حقوق الإنسان. لا أحد يستطيع نكران أهمية هذا الهدف. لكن بالنسبة للمدافعين عن حقوق الإنسان في إيران، فان هجوماً عسكرياً أجنبيا على بلدهم يمثل كارثة مطلقة على قضيتهم.

ان وضع حقوق الإنسان في إيران بعيد كل البعد عن المثل الأعلى. ان قوات الأمن تتحرش وتسجن وتعذب المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين في المجتمع المدني. السلطات الإيرانية تهاجم الصحفيين والكتاب لانهم يعبرون عن آرائهم وتغلق صحفهم على نحو منتظم.

السجناء السياسيون يقاسون في المعتقلات وتستخدم مذكرات استحضار أمام المحاكم وعلى نحو روتيني لتخويف المنتقدين، والاعتقالات العشوائية شائعة.

لكن المجتمع الإيراني رفض الركون إلى الصمت، وموضوعة حقوق الإنسان حية ومتجذرة: الناشطون في المجتمع المدني يعدون ذلك اطاراً فعالاً لتحقيق الإصلاحات الديمقراطية الأساسية والتعددية السياسية.

قد يفاجأ القراء الأمريكيون حين يعلمون مدى نشاط منظمات حقوق الإنسان. في الخريف الماضي اعتقلت قوات الأمن الإيرانية وبشكل تعسفي أكثر من ٢٠ صحفياً بسبب ما كتبوه، فانطلقت حملات لاطلاق سراحهم قامت بها منظمات ايرانية مستقلة مثل مركز الدفاع عن حقوق الإنسان، واتحاد الصحفيين من اجل حرية الصحافة، واتحاد الطلبة من اجل حقوق الإنسان. هذه الصرخة، بالترادف مع دعم المجتمع الدولي ومنظمات حقوق الإنسان مثل هيومان رايتس ووتش، ادت إلى اطلاق سراح المعتقلين. في الواقع، كان الانتقاد عظيماً جداً للانتهاكات التي ارتكبت في اثناء مدة الاعتقال حتى ان بعض كبار المسؤولين الحكوميين اعلنوا عن رأيهم صراحة لصالح اطلاق سراح المعتقلين.

ان المنظمات المستقلة أساسية لرعاية وتشجيع ثقافة حقوق الإنسان في إيران. لكن التهديد بالتدخل العسكري الأجنبي سوف يوفر عذراً قوياً للعناصر السلطوية لاستئصال هذه الجماعات ووضع حد لنموها.

ان منتهكي حقوق الإنسان سوف يستغلون هذه الفرصة لاسكات معارضيهم بوصمهم بالطابور الخامس للعدد عام ١٩٨٠، بعد ان غزا صدام حسين إيران واشعل المشاعر الوطنية، استغلت السلطات الإيرانية هذه المجادلات لقمع المعراضين.

ان النفاق الأمريكي لا يجدي. ان استعداد الحكومة الأمريكية طويل العهد للتغاضي عن انتهاكات حقوق الإنسان، خاصة حقوق النساء، في الدول الحليفة للولايات المتحدة في الشرق الأوسط مثل العربية السعودية يجعل من الصعب فهم تركيز إدارة بوش على انتهاك حقوق الإنسان في إيران سوى بأنه ذريعة لخدمة مصالحها الستراتيجية الكبرى.

ان احترام حقوق الإنسان في أي بلد يجب ان ينبع من رغبة الشعب وكجزء من عملية ديمقراطية اصيلة. ان احترام كهذا لا يمكن ان يفرض بجبروت وقسر القوة العسكرية الأجنبية. ان هذه الطريقة تعج بالتناقضات ان غزو إيران لن يفسد الدعم الشعبي لنشطاء حقوق الإنسان فحسب، بل ان الغزو سوف يقضي على أرواح المدنيين، ويدمر المؤسسات والبنى التحتية، والحرب قد تؤدي أيضاً للفوضى ولعدم الاستقرار. ان احترام حقوق الإنسان سيكون الضحية الأولى لهذا الغزو.

بدلاً من ذلك، ان السبيل الانجع للارتقاء بحقوق الإنسان في إيران هو توفير الدعم الاخلاقي والاعتراف الدولي للمدافعين عن حقوق الإنسان والاصرار على التزام إيران بقوانين حقوق الإنسان العالمية والمواثيق التي وقعت عليها. ان اجبار الحكومة الإيرانية على التقيد بهذه المعايير الدولية هو الهدف الاسمى لحركة حقوق الإنسان. ان تدخلاً عسكرياً أجنبياً في إيران هو الطريقة الاكيدة لإلحاق الضرر بنا وابعادنا عن تحقيق ذلك الهدف.

ترجمة: زهير رضوان
عن: نيويورك تايمز

❖شيرين عبادي: حائزة على جائزة نوبل للسلام عام ٢٠٠٣، ومؤسسة مركز الدفاع عن حقوق الإنسان في طهران.
هادي غائمي: باحث في منظمة هيومان رايتس ووتش.

لكن بالرغم من تنصل الآنسة رايس، فان التصريحات التي صدرت مؤخراً عن الإدارة الأمريكية، بدءاً من خطاب الرئيس بوش عن حال الاتحاد تعليقات نائب الرئيس وديك تشيني بشأن احتمال شن هجوم عسكري اسرائيلي على إيران، تذكرنا باللغة الخطابية التي سادت في الاشهر التي سبقت غزو العراق عام ٢٠٠٣، والآنسة رايس كانت قد

تخفيف الحدة الدبلوماسية خطاب الرئيس الأمريكي بشأن حالة الاتحاد

❖تعليق: دانييل شيشكيفيتس

> من كان يتوقع توجيه تهديد قوي بالحرب إلى رجال الدين الحاكمين في إيران، فقد خاب توقعه، إذ تجنب الرئيس بوش استخدام وصف "محور الشر" فيما يتعلق بإيران وكوريا الشمالية.

وبدلا من ذلك أعلن بوش عن انه يعتزم حل الازمات الدولية بالتعاون مع الدول الصديقة والحليفة، وبالطرق الدبلوماسية. حتى ان توجب الارتياب في أن بوش في بداية مدة رئاسته الثانية أصبح ممن يميلون إلى التعامل متعدد الأطراف، فان خطابه جاء بشكل واضح أقل اتصافا بانه حربي عما قبل عام أو عامين. وفوق ذلك يعلم بوش ان الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكنها حالياً تحمل شن حرب أخرى، ولهذا فأن الشعار الآن توطيد ما تم الوصول إليه الآن.

ويكمن عدم الرغبة في الانسحاب المتعجل من العراق الآن في أن النبتة الغضة للديموقراطية هناك قد بدأت تترعرع. كما ان بوش مصيب في توجهه إلى العمل على احراز تقدم في تأهيل قوات الأمن العراقية، إلى ان يحين الوقت الذي تنعدم فيه الحاجة إلى القوات الأمريكية وبالتالي تغادر العراق بعد استقراره.

وفيما يتعلق بالسياسة الداخلية فإن اجراء الانتخابات في العراق قوى من احترام الرئيس بوش بصورة هائلة؛ فأول مرة أمكنه الاشارة إلى تقدم حقيقي لم يكن ممكناً من دون تدخل القوات العسكرية الأمريكية.

بيد ان هذا قوى أيضا من موقفه إزاء النظام الحاكم في كل من إيران وكوريا الشمالية اللتين ينبغي على الأوروبيين وعلى الأنظمة الحاكمة في الشرق الأقصى حثهما على التخلي عن برامجهما النووية. وفي التعاون مع الحلفاء سيكون لأمريكا دور (المايسترو) ولكنها تعرف في الأثناء ان دور (المايسترو) لا يعني شيئاً من دون بقية فريق العمل.

ومن ناحية أخرى يبدو كأن الرئيس بوش قد أدرك في هذه الأثناء انه لن يكسب أصدقاء دائمين للولايات المتحدة الأمريكية في العالم العربي إلا إذا حلت مشكلة الفلسطينيين. ان إعلان الرئيس بوش عن تقديم ٣٥٠ مليون دولار للسلطة الفلسطينية في مساعيها الإصلاحية يعد اشارة طيبة، ولكن هذه الاموال لا تحل بالطبع محل الضغوط التي يجب ان تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية على رئيس الوزراء الإسرائيلي، آرييل شارون، وعلى إسرائيل وصولاً إلى تنازلات حقيقية.

وفيما يتعلق بالسياسة الداخلية أعلن بوش في خطابه عن برنامج اصلاحي طموح، وفي هذا البرنامج يسعى الرئيس الأمريكي إلى ما لا يقل عن الخصخصة الجزئية لنظام التأمينات الأمريكي الذي طبقه الرئيس الأمريكي الأسبق، فرانكلين روزفلت، قبل سبعين عاماً، الذي، ومنذ ذلك الحين، حفظ المتقاعدين الأمريكيين من التعرض لضائقة مالية. وبحق يرتاب الكثيرون من الأمريكيين في ان هذه النعمة الكبيرة ستترك في أيدي المتعاملين في بورصة وول ستريت. ان العمل السياسي المقنع سيتطلب من بوش صبراً أكثر مما برهن عليه في الماضي.

ترجمة: محمد الحشاش

❖ المحرر في إذاعة الدويتشه فيله.

فضيحة النفط مقابل الغذاء- اسئلة فولكر المحرجة

اصدرت لجنة فولكر التي تحقق في فضيحة برنامج الامم المتحدة "النفط مقابل الغذاء" تقريرا خطيرا. فمدير البرنامج، بينون سيفان، قد تعرض الى تحقيق صارم. و لكن الاسئلة التي تركت بدون اجابة لم تدفع انتقادات الامم المتحدة القاسية الا الى الحاجة للمزيد.

لابد من ان يكون يوم الخميس ٣ شباط بالنسبة الى قيادة الامم المتحدة قد ترك انطباعا من انه كان يوم حساب. فعلى مسافة قريبة من مقر المنظمة الدولية في نيويورك، كان باول فولكر، الرئيس المعتبر السابق للخزانة الامريكية، قد اصدر اول تقرير ابتدائي حول تحقيقات لجنته بخصوص برنامج النفط مقابل الغذاء العراقي الذي تشرف عليه الامم المتحدة. لم تداهن اكتشافات اللجنة المنظمة الدولية، وشكل التقرير نقدا مدمرا الى بينون سيفان، المدير التنفيذي لبرنامج النفط مقابل الغذاء.

بدأ البرنامج عام ١٩٩٦، سامحا للعراق ببيع النفط لشراء الغذاء و الحاجات الانسانية لتخفيف معاناة العراقيين بعد فرض الحصار. راوغ العراق برنامج النفط مقابل الغذاء الى ان عينت الامم المتحدة كجهة وحيدة في تحديد المشترين للنفط و بائعي الغذاء و الادوية. و هذا ما سمح لنظام صدام حسين بجمع اموال طائلة عن طريق انواع مختلفة من الخداع، كتضخيم اسعار برنامج الواردات وجباية المبالغ الاضافية على المبيعات. و كما زعم بان صدام قد منح (فواتير) نفط لغرض الحصول على منافع سياسية.

اجاب تقرير السيد فولكر على بعض الاسئلة، رغم انها ليست باي حال جميعها، حول الفضيحة. فطبقا للتقرير، تشير الوثائق من عهد صدام إلى ان رئيس البرنامج قد طلب من العراق تخصيص نفط الى شركة تدعى African Mid-dle East Petroleum (AMEP)، ممثلة باحدى اصدقاء السيد سيفان، فخري عبد النور (و هو ايضا ابن عم بعيد للامين العام السابق للامم المتحدة بطرس بطرس غالي). في المقابل، قاتل السيد سيفان للسماح للعراق في شراء مواد احتياطية للبنية التحتية النفطية بدلا من الغذاء و ماشابه، بوساطة اجراءات النفط مقابل الغذاء. و بهذا، كما يقول السيد فولكر، وضع السيد ستيف نفسه في " حالة مستمرة من تضارب مصالح خطيرة". زعم كلا من السيد سيفان و السيد عبد النور بأنهم لم يلتقيا الا مرة واحدة ، في مؤتمر عام ١٩٩٩, و لكن التحري في مكتب السيد سيفان اظهر وجود بطاقتي عمل للسيد عبد النور تحتويان على عنوانين مختلفين، و بين سجل المكالمات نداءات متكررة، كلها كانت مباشرة بين الرجلين و من المحتمل من خلال وسيط. و بعرض السجل عليه، اعترف السيد سيفان بتطور علاقة صداقة مع السيد عبد النور:" اصبحت احب هذا الشخص. انه شخصية ممتعة، كما تعلم". اما تفسير السيد سيفان للودائع المصرفية البالغة ١٦٠٠٠دولار؟ فهي من احدى عماتي، المتوفاة الان، كما قال. لكن اللجنة وجدت بأنها كانت تعيش عيشة متواضعة في شقة بسيطة تحتوي على غرفتي نوم في قبرص، اشتراها لها السيد سيفان.

قال مدير السيد سيفان، الامين العام للامم المتحدة كوفي عنان، في تصريح بعد اعلان التقرير إن اجراءات انضباطية قد اتخذت بحق السيد سيفان و جوزيف ستيفانديز، يرأس الان شؤون مجلس الامن، و الذي وجه له النقد ايضا في التقرير. ينكر السيد أي سوء تصرف و يزعم بأنه قد جعل كبش فداء.

و في اماكن اخرى، كانت اكتشافات اللجنة اقل فظاعة، برغم انه كان هنالك اخبارا طيبة. ربحت ثلاث شركات عقودا لفحص صادرات و واردات العراق و لمسك الجوانب المالية للبرنامج عام ١٩٩٦ بدون شفافية و اجراءات تقديم عروض منافسة. ان الدليل حول سبب حدوث هذا هو مرتبك و متناقض، و لكن التكييفات السياسية للبلدان التي تنتمي اليها تلك الشركات ربما لعبت دورا. فبطرس غالي، الذي كان يدير الامم المتحدة في ذلك الوقت، كان من ضمن أؤلئك الذين انحنوا امام الضغوط السياسية و منح عقدا لشركة لم تقدم أوطأ الاسعار.

اما المقطعان الآخران من التقرير فانهما اقل لعنة. وجدت اللجنة بان المدققين الذين اشرفوا على برنامج النفط مقابل الغذاء قد كانوا ذوا نيات طيبة و بذلوا ما في وسعهم، و لكن ما قدم لهم من مصادر بشأن عملهم الضخم و المعقد كان شحيحا جدا. في مقابلة مع راديو هيئة الاذاعة البريطانية يوم الجمعة، اعترف مدير مكتب السيد عنان، مارك مالوخ براون(مدير سابق لبرنامج الامم المتحدة للتنمية و عمل في وقت ما كصحفي في الايكونومست)، بأنه برغم ان السيد عنان قد عزز نظام الامم المتحدة للتدقيق، " الا انه ربما لم يعمل بما فيه الكفاية". فالخبر الجيد الوحيد هو ان اللجنة قد وجدت دليلا ضعيفا على ان الميزانية الخاصة بإدارة البرنامج ذاته قد أسيء استخدامها.

و كما كتب السيد فولكر في طبعة يوم الخميس للوول ستريت جورنال، فان الاكتشافات" لا تسر القارئ". الامر ليس كذلك بالنسبة الى المحافظين في امريكا المعادين للامم المتحدة، الذين يسبحون في الخبث. فقد كانوا يخشون من التبرئة من قبل اللجنة، وفي انتظار ذلك بدأوا بالمطالبة في دراسة مدى صلاحية السيد فولكر للتحري عن الامم المتحدة. (لقد كان قد خدم كمدير لاحدى المنظمات الساندة للامم المتحدة في نيويورك).ما زال الامر غير واضح ان كان أولئك الذين يريدون نسف الامم المتحدة سوف ينظرون الى عمل السيد فولكر بأنه قد ذهب بعيدا بما فيه الكفاية. لم يفحص هذا التقرير مزاعم، انكرت بشدة، من ان كوجو عنان، ابن الامين العام، قد استغل علاقاته للفوز بعقد لصالح الشركة السويسرية التي كان يعمل فيها. و هذا سيكون موضوع تقرير اولي لاحق (التقرير النهائي يتوقع ان يصدر في حزيران). كما لم يتحر هذا التقرير عن مزاعم ضد مشتري النفط من غير AMEP.و بالقدر الذي كانت اخبار هذا الاسبوع مؤلمة بالنسبة للمنظمة الدولية، كان نقاد الامم المتحدة متلهفين للمزيد. و لانجاز ضربة شاملة فان العديد من الجمهوريين يعتقدون بان الامم المتحدة تستحق، خمس لجان في الكونجرس الذي يسيطر عليه الجمهوريون تحقق في برنامج النفط مقابل الغذاء بنفسها. و طالبوا بان تقوم لجنة فولكر بعرض جميع شهودها و ادلتها على لجان الكونجرس و المحققين الفدراليين. و يشتكون من افتقاد اللجنة الى صلاحية استدعاء الاشخاص. اشار السيد فولكر الى ان الصلاحيات القضائية القانونية، بضمنها الامريكية، ليس بامكانها اختراق الحصانة الدبلوماسية للامم المتحدة. و مع ذلك، فقد قالت الامم المتحدة يوم الخميس بإنها ستسحب الحصانة من أي شخص في المنظمة يعتقد بأنه ارتكب جرما.

تحاول الامم المتحدة السيطرة على الضرر، بكيلها المديح للتقرير كنموذج لانفتاح المنظمة و رغبتها في قبول النقد و اصلاح ذاتها. و تقول الامم المتحدة إنها ستكسر الان التحريم القديم لجلسات الاستماع، و ستختار رؤساء الوكالات اعتمادا على الموهبة فقط، بدلا من استلام الطلبات من الحكومات المهمة.

و لكن المنظمة تشعر بوضوح بأنها تعرضت لعملية غير منصفة. ففي مقابلته مع البي بي سي، زعم السيد مالوخ براون بان ما مجموعه ٢١ مليار دولار فقدت نتيجة لتهريب النفط و ما شابه خلال حقبة صدام، و ان برنامج النفط مقابل الغذاء لم يكن الا وراء النزر اليسير من هذا. و يقول ان الجزء الكثير مما تبقى كان عبارة عن عمليات احتيال تم التغاضي عنها من قبل الحكومة الامريكية و البلدان الاخرى. لذلك فان نقاد الامم المتحدة" بحاجة الى النظر عن قرب الى الداخل".

و لكن، بالنسبة الى معظم المراقبين، فان الاسئلة الكبرى مازالت تتعلق باخطاء الامم المتحدة ذاتها و سوء تصرفها: لماذا ترك السيد سيفان مثار الخلاف مسؤولا عن مثل هذا البرنامج المهم؟ و، آخذين بنظر الاعتبار حجم الفضيحة، الا ينبغي للامين العام ان يبحث لنفسه عن وظيفة جديدة؟

ترجمة فاروق السعد
عن الايكونومست